التحرير المصـــرفي أداة لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية.

د. بحيح عبد القادر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس

ملخص:

إن أهمية البنك في العصر الحديث جعلته قبلة يهتم بها كل أفراد المجتمع، على أساس أن أهميته في الحياة الاقتصادية للدول أصبحت لا تقتصر على مجال ضيق و محدود بل أصبحت واسعة و شاملة لكل النشطات الاقتصادية التي يهتم أفراد المجتمع.

إن الجزائر من بين الدول الحديثة الاستقلال، و التي اعتمدت في بناء اقتصادها على منظومة بنكية نوعا ما كلاسيكية تفتقر لجودة خدماتها فهي مجبرة على تحسينها لسبب رئيسي واحد هو وجود منافسة قوية في المحيط الاقتصادي من طرف مؤسسات أجنبية تمتلك لقدرات مهنية و مؤهلات عالية.كما أنها تعاني من هيمنة الوصاية السياسية التي جعلتها ضحية البرامج السياسية الاقتصادية المتتالية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي و على هذا الأساس أصبح تحرير المنظومة البنكية الجزائرية أداة لإصلاحها و تأهيلها للمنافسة المصرفية .

الكلمات المفتاحية: التحرير المصرفي، القطاع العمومي المصرفي، الإصلاحات المصرفية، خوصصة القطاع المصرفي، السوق النقدي، السوق المالي، الضغط الخارجي لتحرير المنظومة المصرفية.

Résumé:

La banque au-delà de sa reconnaissance comme un établissement a un impact sur la vie économique des états nations et des individus. son importance n'est guère limitée ou restreinte mais beaucoup plus vaste et englobe toute activité économique des individus, des familles, et des institutions, etc.

L'Algérie a adoptée dans la construction de son économie un système bancaire plus ou moins classique, fort désavantageux face à la concurrence. Ce dit système bancaire souffre aussi d'une domination du politique qui fait d'elle un sujet des programmes économiques et politiques successifs depuis l'indépendance. Ainsi,

la libération du système bancaire algérien est devenue une urgence pour le maintien des banques et leur pérennité.

Mots clés: la libération bancaire, le secteur bancaire étatique, les reformes bancaire, la privatisation du système bancaire, le marché monétaire, le marché financier, la concurrence bancaire, l'ouverture du marché bancaire.

Abstract:

Recently the bank became a building that everyone cares about its importance in the commercial life of the states .it is not limited to a narrow and limited domain, but it has become large and full in its inclusion of all economic activities: single persons, families and institutions, etc.

And among the new independent countries Algeria has recently adopted in its economic structure, a little classic financial system that translates the poverty on its service which it has to change for the only fundamental reason which is the existence of a strong competition in the economic environment from foreign institutions which have skills and qualifications as above ,in addition it also suffers from the domination of the political command which makes it a victim of the economic and the political programs since the independence till now successively. Now, and on this basis the release of the Algerian banking system has become an evidence in doing in a new the qualifications and to maintain them.

Key words: Banking independence, banking state field, banking reform, banking privatization, monetary market, financial market, banking competition, banking market opening.

CLASSIFICATION JEL: P02

مقدمـــة:

شهدت اقتصاديات دول العالم تطورا نتيجة تطبيق سياسة التحرر وجعل اقتصادها مفتوح مندمج في العولمة الاقتصادية، التي تدعو إلى ذلك. إن هذه الدول التي سعت إلى بناء اقتصاد متطور و مفتوح جعلها تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في السوق، وفي هذا السياق عرفت فترة الثمانينات والتسعينات اتجاها في تصاعد حدة المنافسة التي تواجهها البنوك في أعمالها خاصة بعد ظهور تقنيات مصرفية حديثة ودخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال منافسة للقطاع المصرفي، والتوجه لتقليل دور القطاع العام والحد منه في معظم الدول المتطورة منها والسائرة في طريق النمو، ظهرت بوادر التشجيع وتنمية القطاع الخاص في المجال المصرفي أين اتجهت هذه الدول نحو تطبيق سياسة اقتصاد السوق القائمة على أساس العرض والطلب. في ظروف المماثلة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، ما هو مدى تطبيق الإصلاحات المصرفية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بغية تحرير المنظومة المصرفية العمومية، والتي أضحت ضحية الوصاية السياسية والتسيير الإداري المركزي البيروقراطي أمام المؤسسات المصرفية الخاصة تمتلك قدرات مالية كبيرة و تقنيات بنكية مدعمة بتكنولوجية الاتصالات حديثة و متطورة جداً ؟

أولاً– أهميـــة التحرير المصرفي في الاقتصاد:

من خلال الدراسات التي أنجزت في مجال التحرير المصرفي أثبتت على أن هذا الأخير هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي[1]، والتي اعتبرتها الدراسات الاقتصادية قيود الحكومة المشرفة على تنفيذ البرامج الاقتصادية، باستعمال المؤسسات المصرفية كوسيلة لتمويل برامجها الاقتصادية.

أما المعنى الواسع لتحرير المصرفي فهو يتعدى الأسواق النقدية، لينقل الأسواق المالية، ويتمثل في الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي.

[1] سعيد النجار: السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994، ص 13.

إن سياسة التحرير المصرفي تقوم على أساس الثقة الكاملة في اقتصاد السوق، والذي يحررها من القيود الإدارية لجهات مختلفة من سلطات الدولة، ويمكنها من اكتساب استقلالية في التسيير، التي تمكن المنظومة المصرفية من الدخول كطرف في وضع سياسة نقدية ناجحة للدولة، التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها، وهذا بزيادة الادخار والتحكم في الأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق، لكن رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية كحالة الجزائر مثلا، التي تعيش مثل هذه الحالات منذ إعلانها على نية تحرر اقتصادها بما فيه المنظومة المصرفية سنة 1990، تاريخ تشريع أول قانون الذي يرمي إلى تحول جدري لاقتصادها، المتمثل في قانون القرض والنقد 90-10. معظم الدراسات الاقتصادية تثبت بأن السبب الرئيسي في عدم تطبيق سياسة التحرير المصرفي في مثل هذه الدول، هو هشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي، نظرا لما يعود من رائها على اقتصاد الدولة من سلبيات، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي، فليس المهم تطبيق سياسة التحرير المصرفي بل إدارتها بنجاح، والتمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً– المنظومة المصرفية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الموسع مع مؤسسات النقد الدولية:

بعد إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989/04/31[2]، باشرت الحكومة الجزائرية مباشرة بإحداث إصلاحات جذرية في القطاع المصرفي والنظام المالي بإصدار قانون 10- 1990 المتعلق بالقرض والنقد، وجاء هذا القانون بهدف ضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة

[2] NAAS ABDELKERIM : Le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie de marché, édition INAS, Maisonneuve&larose, 2003, P 202.

تحول الاقتصاد الجزائري، في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحث فقام البرنامج على المبادئ التاليـــة:

- تشريع قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد.
- وضع نظام مصرفي عصري يقوم على تعبئة الموارد المالية، وترشيد القروض الممنوعة باستعمال الطرق الحديثة لمتابعتها واسترجاعها.
- إعادة الاعتبار للبنك المركزي كسلطة نقدية، ومدى أهمية السياسة النقدية.
- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

لكن بعد استقالة الحكومة الجزائرية سنة 1990، جاءت الحكومة الثانية بعدها والتي واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات لسنة 1991 لم تهتم بالجانب الاقتصادي بل جعلت الإصلاحات جانبا، تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية، فحاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة، خاصة ما تعلق بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية، فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة ورغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق، إلا أنها استمرت في الإصلاحات المتفق عليها.

1. الإصلاحات المالية والمصرفية بعد سنة 1990:

لقد أبدت السلطات العمومية نيتها الحسنة، في الانتقال من النمط الاقتصادي الموجه من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق، عن طريق تشريع قانون النقد والقرض والذي أعاد التنظيم الكلي لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة يتماشى مع مقاييس دولية، ولعل هذا التشريع المصادق عليه في 14 أفريل 1990، كان الهدف منه خلق ثقافة لممارسة اقتصادية جديدة بدء بجملة من الإجراءات تتمثل في:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي.

- إلغاء الفروق والتمييز بين القطاعين العام والخاص.
- إدخال مفاهيم جديدة مثل "المقيـــم" وغير المقيم، بدل "الوطن" و"الأجنبي".
- منح مجلس النقد والقرض التابع للبنك المركزي صلاحية منح رخصة الاستثمار وليس للمجلس الوطني للاستثمارات الخاضع للإدارة.

زيادة على هذه النصوص القانونية التي جاء بها قانون القرض والنقد 90-10، المستكمل بنصوص قانونية مكملة له، ابتداءا من المرسوم (93- 12) المؤرخ بتاريخ 05 أكتوبر 1993، والأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض[3]. هذا الأخير جاء نتيجة الهزات المالية التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية، بسبب انهيار بنكين من القطاع الخاص "بنك الخليفة وبنك الصناعي الجزائري"، فالقانون رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتمم لقانون القرض والنقد الذي لم يعالج فيه بعض الجوانب المهمة في الخدمات البنكية مثل التأمين على الودائع البنكية، والتي نصت عليها المادة 118 في الباب الخامس من القانون 03-11. وبهذا التشريع قد دعمت المنظومة المصرفية بحماية تامة الادخار العمومي بما فيه ودائع زبائنها وجاء هذا في نص المادة 118 الباب الخامس لضمانات الودائع من قانون رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض[4]، مما شجعها على كسب مصداقية في السوق النقدي[5].

زيادة على هذه النصوص عرفت المنظومة المصرفية عدة إصلاحات نذكرها فيما يلي:

1) تحرير أو تعديل مهام البنوك.
2) إنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية.
3) إلغاء التخصص البنكي في نشاطه، مثل بنك التنمية الريفية الذي أسندت له مهام القطاع الفلاحي، وغيرها.
4) إنشاء السوق النقدي يشرف عليه بنك الجزائر.
5) منح رخص لرأسمال الأجنبي والخاص بإنشاء بنوك خاصة.

---

[3] مديا بنك، مجلة دورية لبنك الجزائر، رقم 67- 2003.

[4] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد و القرض.

[5] أ. عبد اللطيف بلغرسة: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية- جامعة عنابة- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، 22-23 أبريل 2003.

6) إنشاء السوق المالي- بورصة الجزائر بتاريخ 25 جويلية 1995.
7) ترشيد العلاقة بنك المركزي- خزينة عمومية مع أحداث فصل نهائي بين الطرفين.

2. إجراءات السياسة النقدية والمالية في إطار برامج الإصلاح المصرفية:

إن الإصلاحات التي أتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال ضبط السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع، المتمثلة في ضبط سياسة الموازنة بطريقة صارمة، ورفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد، وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت مند سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير مباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ((M2، ومن ثم العمل عل تخفيض معدل التضخم على المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر خفض معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، مع إلغاء السقوف على الفوائد المدينة، بمعنى السقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.05%، أما السياسة المتبعة من طرف السلطات النقدية في مجال إصلاحا لنظام المالي كانت تهدف إلى تنمية وتفعيل الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث في 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني لأجل نسبة إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزية ليحل السوق النقدية مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض، والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996، كذلك من بين الإجراءات السياسة النقدية والمالية التي اتخذت في إطار برامج الإصلاح المصرفي نجد:

- ضبط السياسة النقدية والميزانية بصفة محكمة بالضغط على الطلب الداخلي الذي يؤدي إلى ضبط النفقات الاجتماعية بإتباع السياسة الصارمة، مع تعميق الإصلاحات العملية والابتعاد على عجز الموازنة.
- تطوير السوق النقدية، بالزيادة التوسيع رأس مال البنوك حسب ما أقرته المادة 88 من قانون 03-11، والذي يبقى خاضع للظروف الاقتصادية للدولة.

- الاهتمام بالقطاع الخاص في إنشاء وتمويل البنوك.

- توسيع مساحة الوكالات البنكية، عن طريق إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) كبنك تجارية، الذي يمتلك ما يعادل 160 وكالة بنكية متخصصة في منح القروض العقارية ابتداء من 1997،علما أن موارده المالية قد وصلت إلى 806.2 مليار دينار بما فيها 21.9 مليار دينار للودائع الجارية[6].

- تطهير محافظ البنوك التجارية من الديون العمومية، عن طريق عملية الشراء الخزينة العمومية لديون متعثرة التسديد من طرف القطاع العمومي وهذه العملية توسعت في سنة 2011 لتشمل القطاع الخاص كذلك، وتمويل جزء منها على شكل سندات متوسطة الأجل.

الإجراءات السياسية النقدية والمالية التي باشرتها السلطات العمومية، قصد إصلاح المنظومة المصرفية لم تكن كافية لإحداث نقلة نوعية في تحريرها، بل هيمنة الحكومة على تسيير البنوك التجارية العمومية كان السبب في تباطأ سرعة العملية.

ثالثاً- فشل الإصلاحات المصرفية الجزائرية وسيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية .

إن الهدف الرئيسي للإصلاحات المصرفية التي سطرتها السلطات العمومية بعد سنة 1990، هو تحرير السوق المصرفي مع تدعيمه بمؤسسات مالية ومصرفية خاصة، سواء كان رأسمالها محلي وطني أو أجنبي خارجي، بحيث بلغ عدد البنوك العاملة بالجزائر والتي تشكل النظام المصرفي الجزائري 26 بنك منها 20 بنكا و6 مؤسسات مالية من بينها بنوك أعمال وبنوك متخصصة وشركات تأجير مالي[7]. هذه التشكيلة للمنظومة المصرفية الجزائرية، تتمثل في (06) البنوك العمومية مدعمة 100% من طرف الدولة الجزائرية من ناحية التمويل وامتيازات أخرى مفضلة عن بقية البنوك الخاصة، فحسب الإحصائيات والأرقام نجد الستة بنوك تهيمن على الساحة المصرفية بـــ 90% من الشبكة الوكالات البنكية الموزعة على كامل التراب الوطني، والشكل الموالي يوضح لنا كيفية توزيع المساحة المصرفية بين القطاع العمومي والقطاع الخ.

[6] تقرير بنك الجزائر المنشور رسميا على نشاط 2010. www.bank-of-algeria.dz

[7] موقع بنك الجزائر، بتاريخ 2006/01/14. www.bank-of-algeria.dz

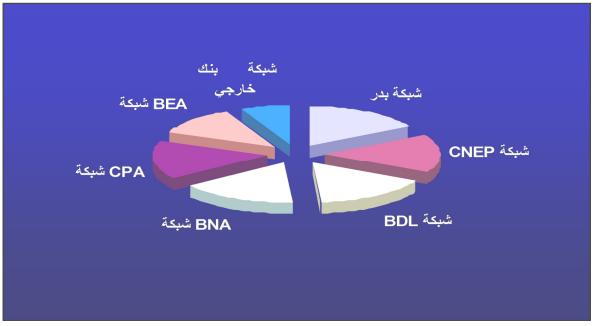

المصدر :شركة التكوين مابين المصارف 2010 (SIBF)

المنظومة المصرفية العمومية مكونة من ستة 06 بنوك التي تم التطرق إليها سابقا، والتي تتوزع على كامل التراب الوطني بكيفيات غير متساوية خاصة في الدوائر والبلديات وهي كما يلي :

1. البنك الوطني الجزائري ـــ 175 وكالة
2. قرض الشعبي الجزائري ـــ 125 وكالة
3. البنك الخارجي الجزائري ـــ 94 وكالة
4. بنك الشخصية الريفية ـــ 232 وكالة
5. بنك التنمية المحلية ـــ 137 وكالة
6. بنك الصندوق الوطني للادخار والتوفير ـــ 160 وكالة.

توزيع البنوك حسب نشاطها مكونات الساحة المصرفية من بنوك القطاع العمومي	عدد وكالات البنك	نشاط البنك	نسبة القطاع المصرفي من حصة السوق المصرفية الجزائري
البنك الوطني الجزائري	175	صناعي -تجاري	% 19
قرض الشعبي الجزائري	125	صناعي- تجاري- خدمات	%14
البنك الخارجي الجزائري	94	خدمات التجارة الخارجية-خدمات الشركات الوطنية الكبرى، مثل: سوناطراك	%10
بنك التنمية الريفية	232	خدمات قطاع الفلاحي	%25
بنك التنمية المحلية	152	خدمات قطاع التنمية المحلية – صناعة – خدمات–تجارة	%16
بنك – CNEP	160	قطاع السكن و خدماته	%17

مقابل هذه الشبكة البنكية للقطاع العمومي، والمقدرة بـــ 1077 وكالة و فرع بنكي[8] مقابل 14 بنك خاص بشبكة بنكية محدودة العدد تقدر بـــ 290 وكالة، ويبقى توزيعها مقتصر على المناطق ذات النشاط الاقتصادي والتجاري القوي، وأغلبيتها موجودة في شمال البلاد مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وعنابة وبقية ولايات الشمال التي يتمركز فيها النشاط الاقتصادي.

[8] Succursales.

البنوك العمومية ضحية الوصاية السياسية والتسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع ارتفاع مردودية البنوك الخاصة.

رغم الوتيرة البطيئة لعملية اعتماد الوكالات التي واجهتها البنوك الخاصة خلال السنوات الثلاثة الماضية، إلا أن سياسة الانتشار التي وضعتها البنوك الخاصة سيمكنها من توسيع حصتها في السوق المصرفية الجزائرية، كما أثبتته الدراسات الاقتصادية والتي أشارت بالخصوص إلى البنوك الفرنسية التي سطرت برنامج يمكنها من الوصول إلى 200 وكالة قبل نهاية سنة 2014، وهذا البرنامج سيمكنها من توسيع حصتها في السوق بـــ 18% إلى 20% من حصص السوق، وتتمتع البنوك الخاصة الأجنبية عموما والفرنسية خصوصا بقدرة على التكييف مع التغيرات، وقد اتخذت التدابير الضرورية رغم الإجراءات المتخذة، واستفادة من الليونة في تسيير الملفات في ضمان حصصها، مع تعميم الاعتماد المستندي، وأفاد المصدر نفسه بأن نسبة المردودية لدى البنوك الخاصة الأجنبية ومنها الفرنسية لا تزال أفضل وأعلى من البنك العمومية رغم استفادة هذه الخيرة من عمليات إعادة رسملة وتطهير لمحافظها وتقدر في حدود 25% ما يجعل نموها أسرع خلال السنوات المقبلة. في الوقت تبقى البنوك العمومية ضحية الوصاية السياسية والتسيير الإداري المركزي البيروقراطي. الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمنظومة المصرفية، أشارت على أن هناك تشديد الخناق على السوق المصرفي الجزائري من قبل السلطات العمومية، على أساس أن عملية تحرير البنوك العمومية أصبحت غير واردة في أي حديث رسمي للحكومة، بل الأمر تعدى إلا إلغاء كل مشروع سابق كان يخص خوصصة قرض الشعبي الجزائري أو بنك عمومي آخر.

من خلال بحثنا استنتجنا أن الحكومة الجزائرية شرعت في تفعيل القروض الموجهة للمقاولات والمؤسسات الصغيرة والقروض الموجهة للعقارات، عن طريق البنوك العمومية على أساس أنها تحمل نسبة عالية من المخاطر، الذي يجعل البنوك الخاصة تحسن الاختيار في طرق التمويل، وهذا أمر يوحي لنا بأن الدولة الجزائرية تشدد الخناق على القطاع العمومي المصرفي لغرض تنفيذ برامجها الاقتصادية.

رابعاً – مبررات تحرير القطاع المصرفي العمومي بالجزائر:

تعتبر الجزائر أحد البلدان القلائل التي لا يزال يهيمن القطاع المصرفي العمومي على المنظومة المصرفية، سواء من ناحية الملكية لرأسمالها أو بالنسبة للقروض الممنوحة، وتستحوذ البنوك العمومية الستة على السوق حيث تمثل أكثر من 90% من أصول النظام المصرفي، وإلى غاية 2010 كافة البنوك العمومية لا تزال تستقطب من مجمل القروض الموزعة و التي قدرت بنسبة عالية وصلت إلى 86.8%، و لم يشهد القطاع الخاص دخوله في هذا المضمار إلا مؤخرا بنسبة ضعيفة قدرت في نفس السنة بـــ 13.2%. وتشير التقديرات لسنة 2010 إلى انخفاض في النسبة الإجمالية لقروض الموزعة من طرف البنوك العمومية بين سنة 2007 و 2010 بنسبة 88.5% إلى نسبة 86.8%، وارتفع بالتالي نصيب بنوك القطاع الخاص من القروض البنكية بنسبة 11.5% إلى 13.2%.

بالنسبة للسلطة العمومية في الجزائر، مثلت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، ديونا كبيرة الحجم، بحيث صنفت هذه القروض ضمن القروض غير مضمونة الدفع، لاسيما تلك التي خلفتها المؤسسات العمومية المنحلة، مما دفع بالسلطات العمومية باتخاذ قرار تطهير محافظ البنوك العمومية التي كلفت حسب إحصائيات وزارة المالية 2400 مليار دينار، وقد اعتمدت السلطات العمومية في عملية إعادة الرسملة إلى إعادة شراء الديون بسندات طويلة المدى من 20 إلى 25 سنة لفائدة الخزينة العمومية بنسبة فائدة يتم تحديدها وفقا لما هو معتمد في السوق النقدية، أي أن الخزينة تأخذ على عاتقها هذه الديون، والفرق بين 2001 و2010 هو أن البنوك العمومية تعرف فائضا معتبرا في السيولة جزء منها معتبرا غير موظف. فحسب الأرقام التي أقرت بها الحكومة فإن تكلفة عمليات التطهير وإعادة رسملة البنوك العمومية الستة بلغت 2400 مليار دينار، أي حوالي 26 مليار دولار خلال 15 سنة، سيضاف إليها حوالي 3 ملايير دولار أواخر 2005، دون حساب العمليات التي اتخذت خلال 2010 و 2011. هذه المبالغ المالية التي تم ضخها من الخزينة العمومية لم تؤد إلى تحسين أداء البنوك أو حل مشكل المكشوف البنكي والديون غير مضمونة الدفع لدى البنوك، إذ قدر المكشوف البنكي منتصف 2010 بما لا يقل عن 100 مليار دينار، فيما تقدر قيمة الديون غير مضمونة الدفع، باعتراف السلطات العمومية بحوالي 150 مليار دينار، وإذا كان قانون النقد والقروض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي إلا أن أكثر من 20 سنة بين اعتماد هذا القانون، الذي تم تعديله عدة مرات وكان آخرها سنة 2003 الذي أدخلت كذلك عليه تعديلات حسب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، الذي ينص على تنقيط

البنوك التجارية لغرض حماية النظام البنكي الجزائري من الهزات والانزلاق، على غرار التعديلات التي اتخذت من قبل، مثل تأمين الودائع البنكية، لكن تبقى البنوك العمومية المهيمن على السوق المصرفية بنسبة 89 %، في المقابل 11 % من القطاع الخاص في مجال استقطاب و جلب الودائع الادخارية، علما أن الحكومة الجزائرية قد وجهت الادخار العمومي الذي هو ملك للقطاع العمومي إلى توظيفه في البنوك العمومية ،ربما يبقى هذا الإجراء ايجابي على تأمين الودائع الادخارية للقطاع العمومي من هزات المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية الخاصة مثل بنك الخليفة و بنك الصناعي التجاري الجزائري...الخ، و المؤدية إلى إفلاسها و إهدار الودائع البنكية، أما عندما يتم توظيفها في البنوك العمومية فنسبة الخطر تكاد تنعدم مادام رأسمالها ملك للدولة، و بالتالي فأن تدعيم الدولة لنشاطها يبقى مستمر و لو حققت خسارة مستمرة و الدليل قائم في أغلبية الدول التي تمتلك لبنوك عمومية مثل الجزائر. أما نظرتنا لهذا الإجراء بأنه سلبي على نشاط البنوك الخاصة فهذا لسبب أن الحكومة الجزائرية تتبع سياسة التفريق بين القطاع العام و القطاع الخاص في اكتساب موارد مالية لغرض إعادة توظيفها مرة ثانية لتمويل الاقتصاد، وهذا يخالف تماما قانون النقد و القرض 90-10 الذي جاء بالنصوص قانونية التالية :

- إلغاء الفوارق بين المستثمرين عام/خاص.
- إلغاء الفروق و التمييز بين القطاعين العام و الخاص.

ما دام أن الدولة الجزائرية قد عدلت قانون النقد والقرض 90-10سنة 2003 بالأمر03 - 11المؤرخ في 26 أوت 2003، و الذي جاء مباشرة بعد انهيار بنكين تجاريين من القطاع الخاص،والذي انجرت عنه مشاكل اقتصادية مثل عدم تسديد الودائع الموظفة من طرف المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة و حتى الأفراد، بهذين البنكين بسبب عدم كفاية أصول و استثمارات البنكين على تغطية كلفة الإفلاس من ودائع ذات أجل و ودائع جارية و ديون أخرى، و السبب الثاني يتمثل في عدم وجود إطار قانوني لتأمين الودائع البنكية الذي نصت عليه المادة 118 من القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003[9]، إذا ما دام وجود هذا الإطار القانوني الذي يرغم جميع البنوك التجارية على تأمين الودائع المالية الموظفة عندها، فلماذا انحياز الحكومة الجزائرية للقطاع المصرفي العمومي عن القطاع المصرفي الخاص ؟ و توجيه الادخار

[9] Media Bank – banque d'Algérie n° 52 date 27 aout 2003.

العمومي نحو البنوك العمومية و في بعض الأحيان إجبار المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوظيف أموالها في البنوك العمومية، و هذا معاكس تماما للإجراء القانوني الذكور سابقا "إلغاء الفوارق بين المستثمرين عام/خاص، وطني/أجنبي. و الجدول رقم 2 ثم الجدول رقم 3 يبين لنا الفوارق المطلقة في جمع الادخار العمومي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، والقروض الموزعة من طرف البنوك التجارية الجزائرية.

جدول 2: مستوى الودائع البنكية بين القطاع البنكي العمومي و الخاص[10]

2010	2009	2008	2007	
2763.7	**2502.9**	**2946.9**	**2560.8**	**ودائع جارية**
2462.5	2241.9	2705.1	2369.7	البنوك العمومية
301.1	261.0	241.8	191.1	البنوك الخاصة
2524.3	**2228.9**	**1991.0**	**1761.0**	**ودائع ذات أجل**
2333.5	2079.0	1870.3	1671.5	البنوك العمومية
253.7	238.3	224.3	207.1	نسبة العملة الأجنبية
190.8	149.9	120.7	89.5	البنوك الخاصة
424.1	**414.6**	**223.9**	**195.5**	**ودائع الضمانات (الاستيراد– كفالات)**
323.1	311.1	185.1	162.9	البنوك العمومية
3.3	1.6	2.1	0.8	نسبة العملة الأجنبية
101.0	103.5	38.8	32.6	البنوك الخاصة
6.5	3.4	4.4	3.6	نسبة العملة الأجنبية

[10] Les chiffres sont enregistrés en milliards de dinars. Les statistiques sont élaborées suite au rapport de fin période 2010 déclaré par la banque d'Algérie sur WWW.BANQUE D'ALGERIE.DZ., le 18.11.2011.

مجموع الودائع المجموعة	**4517.3**	**5161.8**	**5146.4**	**5712.1**
نصيب البنوك العمومية	%93.1	%92.2	%90.0	%89.6
نصيب البنوك الخاصة	%6.9	%7.8	%10.0	%10.4

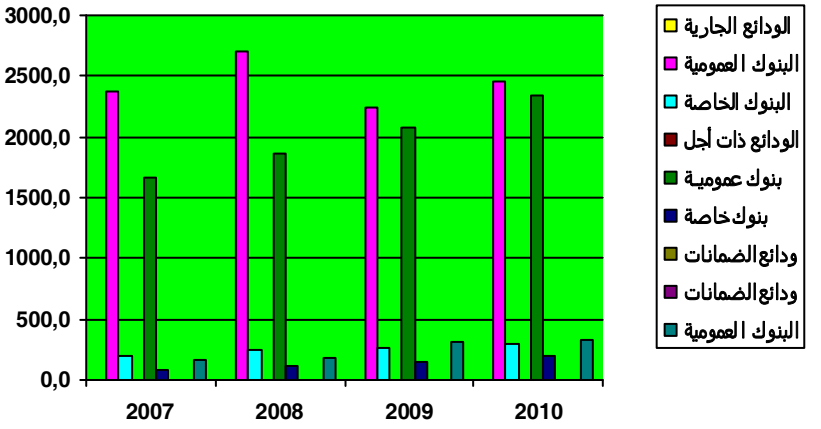

منحنى 1: مستوى الودائع البنكية بين القطاع البنكي العمومي والخاص (من إعداد الباحث)

جدول 3: القروض الموزعة من طرف القطاع البنكي العمومي و القطاع الخاص

	2007	**2008**	**2009**	**2010**
قروض القطاع العام	**989.3**	**1202.2**	**1485.9**	**1461.4**
البنوك العمومية	987.3	1200.3	1484.9	1461.3
البنوك الخاصة	2.0	1.9	1.0	0.1
قروض القطاع الخاص	**1214.4**	**1411.9**	**1599.2**	**1805.3**

البنوك العمومية	964.0	1086.7	1227.1	1374.5
البنوك الخاصة	250.4	325.2	372.1	430.8
مجموع القروض الموزعة	**2203.7**	**2614.1**	**3085.1**	**3266.7**
نصيب البنوك العمومية	% 88.5	%87.5	%87.9	%86.8
نصيب البنوك الخاصة	% 11.5	% 12.5	% 12.5	%13.2

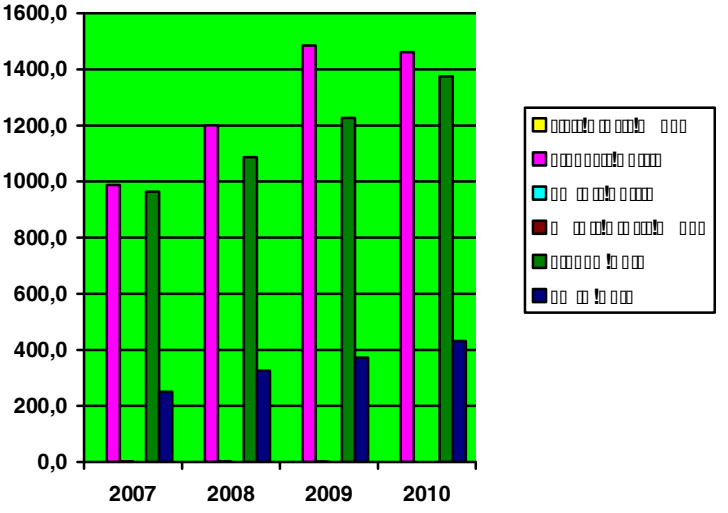

منحنى 2: القروض الموزعة من طرف القطاع البنكي العمومي و القطاع الخاص (من إعداد الباحث)

1. الضغوط الخارجية لتحرير القطاع المصرفي الجزائري و خوصصة معظمه:

منذ إبداء الجزائر نية التخلي عن النظام الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، عرفت ضغوط خارجية من طرف شركائها الاقتصاديين، تمارس على فتح رأس مال البنوك العمومية و خوصصتها كوسيلة لإعادة التوازن إلى السوق المصرفية إلى الجزائر التي تسيطر عليها تلك البنوك العمومية، فمن بين المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي بالجزائر الإسراع في خوصصة بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة، وإعطاء مهلة خمس سنوات بخوصصة البنوك العمومية المتبقية، ثم التخلي عن العملية إذ لم تكن مجدية[11].كما أن اللجنة الأوروبية المكلفة بمتابعة برنامج "ميدا" « **MEDA I** » في لجزائر الذي انبثق عن لقاء برشلونة سنة 1995 ،و التي تطمح في المستقبل إلى التحول نحو اقتصاد السوق و تنمية القطاع الخاص و كذلك تعزيز التوازن الاجتماعي – الاقتصادي للبلاد، على هذا الأساس قامت في فترة 1996 – 1999 بتوظيف 164 مليون أورو كمساعدة [**MEDA I**]، والذي كان فيه نصيب لعصرنة القطاع المالي بمبلغ قدره 23 مليون أورو، اتفاق مالـــــي موقع في 2000 مشروع عملي منذ سبتمبر 2001[12]، على أساس أن هذه الاتفاقية ترى بأن النظام المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي لا يزال يعاني من إرث الاقتصاد الموجه بسبب تدخل الدولة في تسييره و توجيه نشاطاته، باعتبار أن البنوك العمومية معتادة على العمل في منح قروض كبيرة الحجم دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بعدم التسديد مع مؤسسات عمومية، وتمنحها تحت ضغط السلطات العمومية، مع تحميل البنوك و الخزينة العمومية مخاطر عدم التسديد، الذي لا يخدم الاقتصاد الجزائري إلا بتغيير هذه الوضعية عن طريق تدخل السلطات العمومية بفتح السوق

---

[11] International monetary fund / Algeria : Financial stability Assessemant IMF country repport N° 04/138 Washington D.C 2004.

[12] فريد بن يحي، ترجمة: مشري إلهام، الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى 2009، الجزائر، ص 48.

وإدخال المنافسة بين البنوك.[13] لكن مع الأحداث الاقتصادية العالمية الحالية كأزمة المالية 2008، التي تعرضت لها الدول المصدرة لرأسمال الأجنبي مثل الدول الأوربية ، تم تراجع مشروع فتح رأس مال البنوك العمومية نتيجة إحجام رأس مال الأجنبي عن الاستثمار في الخارج مما أثر على وضعية الدول المستقطبة له و خاصة الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر،كما يوضحه لنا الجدول رقم 4.

جدول 4: انطلاق نشاط البنوك الخاصة بالجزائر (الوحدة مليار دينار)

	1999	2000	2001	2006	2007
مجموع رؤوس الأموال المجمعة	931.2	1078.2	1388.2	3516.53	4305.21
حصة البنوك الخاصة	%3.3	%7	%10	%7.08	%7.25
مجموع الاعتمادات الموزعة	934.5	775.6	838.6	1904.10	2205.24
حصة البنوك الخاصة	%1.5	%3.4	%5.4	%9.32	%10.45

المرجع : الاقتصاد الجزائري : الرهانات و شروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة تأليف: فريد بن يحي، ص:56

2. المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي "مقررات لجنة بازل":

لقد سمحت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975، إلى تنظيم القطاع المصرفي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معيارا لكفاية رأس المال حده الأدنى 8% نسبة كوك وهو ما عرف باتفاق بازل I، وذلك سنة 1988، ليطبق تدريجيا إلى أجل أقصاه نهاية سنة 1992، وهو يعالج مخاطر الائتمان فقط، ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996 و 1998 لينظم أيضا مخاطر السوق، وفي جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل II ليحل محل الاتفاق الأول والذي أضاف إلى معالجته نوعا آخرا من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، وحددت نهاية سنة

[13] مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر – العدد 4 – أكتوبر – 2004/11، ص: 4.

2006 كآخر أجل لتطبيق هذا الاتفاق. وخلال هذا الاتفاق عوض معيار كفاية رأس المال الأولى بمعيار جديد عرف بنسبة ماك دناوف.

$$Ratio\ Mac\ Donough = \frac{Fonds\ propres\ effectif}{Total\ des\ actifs\ en\ fonction\ des\ risques} = \frac{F.P.e}{(FP_{RC} + FP_{RM} + FP_{RO})\,12{,}5} \geq 8\%$$

$$\frac{1}{8\%} = 12{,}5\%$$

وهذا بغاية إدراج الخطر المرافق لقيمة الأصول وعمليات البنك، أما في حال وجود (احتساب) المؤونات (الاحتياطات) المحاسبية فالنسبة تصبح من الشكل.

$$FP\ effectifs \geq FP_{RC} + FP_{RM} + FP_{RO} + Insuffisance\ de\ provisions\ comptales$$

$$Ratio\ Mac\ Donough = \frac{Fonds\ propres\ de\ base + Fonds\ propres\ complémentaires - Insuffisance(+excès)\ de\ provision}{(FP_{RC} + FP_{RM} + FP_{RO})\,12{,}5} \geq 8\% \quad (14)$$

وبالرغم من أن هذه المقررات غير ملزمة التطبيق إلا بعد اعتمادها من قبل السلطات الإشرافية لمختلف بلدان العالم، فإن الملاحظ أن هذه البلدان تسعى إلى تطبيق هذه المعايير والالتزام بها من طرف البنوك العميلة فيها ليكون لها قبول على المستوى الدولي، وبالنسبة لنا في الجزائر فإن التنظيم رقم 09/19 الصادرة في 1994/11/29 الموضحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق كانت مسايرة لاتفاق [بازل I]، وحددت برنامجا للتطبيق ينتهي سنة 1999 أي بعد 5 سنوات من أجل تطبيق الاتفاق عالميا. أما بالنسبة لاتفاق [بازل II]، فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14 [15] والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، التسويقية، التشغيلية)، تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، وقد أنشأت جميع البنوك العمومية أنظمة مراقبة داخلية خاصة بكل النشطات اليومية للبنك التجاري. إلا أن اتفاق [بازل II] يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم

---

[14] مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، بعنوان "استراتيجية البنك في تسيير الخطر من خلال قواعد الحيطة والحذر"، الطالب بن كابو زواوي، جامعة وهران، 2007-2008.

[15] الأمر بنك الجزائر رقم 03/02 بتاريخ 11/14، والمتعلق بإجبار البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية.

السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاق[بازل I]، وما دامت الجزائر تسعى إلى عصرنة نظامها البنكي حسب معايير ومقاييس دولية، فقد طبقت برنامج عصرنة القطاع المالي الجزائر « Appui à la modernisation du secteur Financier Algérien » في إطار برنامج "ميدا" « MEDA II »، قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة في 2006 ، التي خصت في البداية : بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP- Banque، وبنك التنمية المحلية BDL، وبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR، و بعدها شملت جميع البنوك التجارية في المنظومة المصرفية الجزائرية سنة 2010، باعتبارها إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية [بازل II]، مع إحداث نظام للتنقيط البنوك التجارية حسب ما جاء به الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010[16].

3. سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية:

يبلغ عدد البنوك العاملة بالجزائر والتي تشكل النظام المصرفي الجزائري 26 بنكا منها 06 بنوك عمومية و 14 بنك خاص برأسمال أجنبي بما فيها بنوك خاصة ذات رأسمال مختلط (03) مؤسسات مالية اثنان منها عمومية و(02) شركتين خاصة لقرض الإيجاري و(01) تعاضدية لتأمين الفلاحي[17]. عدد البنوك العمومية في المنظومة المصرفية الجزائرية يبلغ عددها 06 بنوك، أما بقية البنوك فهي تتوزع على القطاع الخاص بملكية مطلقة للقطاع الخاص أو بطريقة مختلطة بين هذا الأخير وبين القطاع العمومي، مثل بنك البركة. لكن برغم من وجود تفاوت بين عدد البنوك العمومية والبنوك الخاصة من ناحية العدد، إلا أن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري، إذ يستحوذ القطاع العمومي على 89% من إجمالي الودائع وتمنح 86.8% من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية سنة 2010 [18]، سيطرة القطاع العمومي للجهاز المصرفي يرجع بالأساس إلى كثرة الفروع والوكالات

---

[16] الأمر رقم 10-04 المتمم و المصحح للأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد و القرض 90-10 المنشور في تقرير بنك الجزائر للنشاط 2010.

[17] سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (18) الدول العربية أفريل 2006. إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا –جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر.

[18] تقرير بنك الجزائر الخاص بنشاط سنة 2010.المنشور بصفة رسمية في الموقع الالكترونية www.bank-of-algeria.dz

التي تميز القطاع المصرفي العمومي عن القطاع الخاص، بناءا على حداثة النشأة حيث بلغ عدد الوكالات والفروع للأول 1077 وكالة وفرع، عبر التراب الوطني أي يشكل نسبة 94.5 %من إجمالي الوكالات على المستوى الوطني سنة 2010، مقابل 14 بنك للقطاع الخاص بـــ 290 وكالة بنسبة 5.1 % في نفس السنة 2010، قد تراجعت خلال سنة 2010 نسبة سيطرة القطاع المصرفي العمومي على أساس أن عدد من البنوك الخاصة استفادت من ترخيص بنك الجزائر خلال هذه الفترة، الأمر الذي زاد من رقم أعمالها، وبهذا العدد الإجمالي لوكالات البنوك التجارية الموزعة على كامل التراب الوطني، والذي وصل إلى 1367 وكالة بمعدل كل وكالة بنكية تغطي 26300 مواطن، حيث تمثل هذه التغطية أضعف تغطية في المنطقة المتوسطية ، التي لا يتجاوز في بعض بلدانها عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة من الوكالة الواحدة لعشرة آلاف نسمة، و يبقى هذا العدد بعيدا عن المقاييس الدولية.

خامساً– الحلول المقترحة لتحرير القطاع المصرفي العمومي بالجزائر:

1. استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية عن طريق تشريع قوانين احترازية تحد من التعاملات التجارية المضرة ببعض وسائل الدفع مثل الشيك، مع الحرص على القضاء أو التقليص من تعاملات السوق الموازية عن طريق فرض سيادة السلطة النقدية على المتعاملين الاقتصاديين باستعمال البنك كوسيط مالي لتنفيذ عملياتهم النقدية خاصة عمليات الدفع.
2. التقليص من التمويل طويل المدى الذي تقوم به البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، وتوجيهه إلى السوق المالي (البورصة)، أو خلق بنوك استثمارية المختصة في التمويل طويل الأجل، وترك التمويل قصير الأجل للبنوك التجارية الذي يوفر لها الراحة والتسيير الجيد لمحافظها (القروض)، وبهذه السياسة تتمكن السلطة النقدية من التحكم الجيد للسياسة النقدية عن طريق إحداث توازن بين الأسواق النقدية والسوق المالية.
3. تفعيل دور بورصة الجزائر في جلب الادخار العمومي وإعادة تمويله نحو المؤسسات.
4. وضع حد لكل تدخل إداري من طرف الحكومة في القطاع المصرفي.
5. رفع العراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي والمالي.

6. تحرير الخزينة من عبء منح القروض وجعل ذلك من مهام البنوك.

7. التطهير محافظ البنوك العمومية من الديون غير المسددة من طرف القطاع العمومي والخاص.

خلاصـــــــــة و نتائج البحث :

إن إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري الذي يشكل حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية يتطلب تنفيذ كل الإصلاحات التي اتخذت منذ إبداء الجزائر نيتها للانتقال إلى اقتصاد السوق، وجعل منظومتها المصرفية تساير العمل المصرفي العالمي، فمنذ الاستقلال وحتى منتصف الثمانينات كان دور البنوك هو الوساطة بين الخزينة العمومية والمؤسسات الوطنية وبعيدة عن العمل المصرفي الحديث الذي أصبح يعتمد على تقنيات متطورة في خدمات التمويل ونظام الدفع وحتى معاملات أخرى، ولتحسين دور البنوك أعطيت الاستقلالية في اتجاه العديد من القرارات واعتبرت مؤسسات عمومية اقتصادية، أي تخضع للقانون التجاري تبعا للقانون 86-12 الصادر في 1986 المعدل والمتمم بالقانون 88-06 الصادر في 1988، تلي ذلك صدور قانون 10/90 المؤرخ في 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي نظم عملية تمويل الاقتصاد الوطني وابرز دور البنوك والمؤسسات المالية لاسيما البنك المركزي والذي أصبح يعرف بنك الجزائر، وأفرزت ظهور بنوك خاصة ذات رأسمال أجنبي ومحلي في ساحة المصرفية الجزائرية، منها بنوك تقدم خدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية، للإشارة أن قانون النقد والقرض خضع لتعديلات قانونية سايرت الأحداث الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ففي 2003 عدل بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الخاص بتنظيم السوق النقدي أكثر ما كانت عليه،مثل إدخال الضمانات البنكية في نشاط البنوك كتأمين على الودائع البنكية والتي لم تكن موجودة من قبل، هذا القانون عدل بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010[19] والذي نص بإدخال التشديد الرقابة البنكية بتشريع قوانين الاحترازية كذلك، مثل تنقيط البنوك التجارية[20] من طرف بنك الجزائر، مثل هذه الإجراءات تتماشى مع المقاييس الدولية على أساس أن الدولة الجزائرية

[19] الأمر رقم 10 -04 المتمم و المصحح للأمر 03 -11 المتعلق بقانون النقد و القرض 90-10 المنشور في تقرير بنك الجزائر للنشاط 2010.

[20] Système de notation des banques commerciales à partir du 2010.

ملتزمة بقرارات لجنة بال II. إن البنوك الجزائرية مطالبة بالإصلاح العديد من الجوانب التنظيمية و العملية (تسييرية) لضمان نجاح عملية الإصلاح، وحتى تتمكن من ذلك لابد لها من مناخ يمكنها من تحقيق أهدافها، وذلك بمساهمة مؤسسات مالية أجنبية والسوق المالي، وقطاع الاتصالات متطورة مع الحد من تدخل الإدارة العمومية في نشاط البنوك وإرغامها على تمويل برامجها الاقتصادية السياسية.

المراجـــــــــــع:

الكتب:

1. عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
2. سعيد النجار: السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دار أسامة للنشر و توزيع الأردن، 1994.
3. فريد بن يحي – ترجمة :مشري إلهام، الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى الجزائر، 2009.
4. بحيح عبد القادر: كتاب الشامل لتقنيات أعمال البنوك "دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري "، دار الخلدونية للنشر الجزائر، 2013.
5. NAAS ABDELKERIM : Le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie de marché, édition INAS, Maisonneuve & larose France, 2003.

المجلات:

1. مجلة مديا بنك، مجلة دورية لبنك الجزائر، رقم 52 / 27 أوت 2003.
2. International monetary fund/Alegria : Financial stability AssessemantIMF country repport N° 04/138 Washington D.C 2004.
3. مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر – العدد 4 – أكتوبر، 2004/11.

المقلات:

1. أ. عبد اللطيف بلغرسة: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية– جامعة عنابة– الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، 22-23 أبريل 2003.
2. سليمان ناصر: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (18) الدول العربية أفريل 2006. إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا –جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر.

3. د.بحيح عبد القادر: مقال " إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية و أثره على الخدمات المصرفية حالة الجزائر 1962- 2010 -مجلة الباحث العدد 2011/09 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

المواقـــــع الإلكترونية و الأوامر التشريعية:

1. www.bank-of-algeria.dz موقع بنك الجزائر ،بتاريخ 2006/01/14
2. تقرير بنك الجزائر المنشور رسميا على نشاط 2010 www.bank-of-algeria.dz.
3. الأمر رقم 10 - 04 المتمم و المصحح للأمر 03 -11 المتعلق بقانون النقد و القرص 90-10 المنشور في تقرير بنك الجزائر للنشاط 2010.
4. الأمر بنك الجزائر رقم 03/02 بتاريخ 11/14، المتعلق والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية.